

۴۴۴ دہلی دارالعلوم و اشاعت
عدتہ سہارنہ حضرت مولانا سید ابوالحسن علی ندوی داماد کاظم

۲

باسمہ تعالیٰ

تَوْثِيقُ الْكَلَامِ فِي الْأُمَمِ الْأَمَامِ

الْأَمَامِ النَّانُوتَوِيَّ

۳۸۰۶
۷۸۱۱

(مؤسس دارالعلوم بدایونہ)

التَّعْرِيفُ التَّعْلِيقُ

(المفتی) ظہیر الدین النبیوی عفی عنہ

ایم۔ اے۔ سوشیالوجی۔ بی۔ ایس۔ سی ایگریکلچر

ناشر

مکتبۃ الابرار۔ نیبا۔ فیض آباد (یو پی)

افضل نقوی پریس مٹو

مکتبہ نثار احمد منٹوی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

٢٠٨٠٦
٢٩٨١١
فق

(المفتي) ظهير الدين النبوي عني عنه

مذاهب لصحابة والتابعين

قال البدر العيني في العمدة روى منع القراءة خلف الإمام عن شائع من الصحابة الكرام منهم المرتضى والعبادلة الثلاثة واسمهم عند أهل الحديث فكان اتفاقهم بمنزلة الإجماع من هذا قال صاحب الهداية من أصحابنا على ترك القراءة خلف الإمام إجماع الصحابة فسماه إجماعاً باعتبار اتفاق الأكثر ومثل هذا يسمى إجماعاً عندنا.

(معارف السنن ص ١٩١)

مذاهب أئمة الفقه

قال محمد بن الحسن الشيباني في الوطأ قال محمد لا قراءة خلف الإمام فيما جهر فيه ولا فيما لم يجهر به لك جاءت عامة الآثار وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ونقل عن أبي حنيفة حديثاً بسنده عن جابر بن عبد الله

انه قال من خلف الامام فان قراءة الامام للقراءة لا حكم عليه ابن الهيثم بانه
 صحيح على شرط الشيخين وقال العيني وهو حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة و
 موسى بن عائشة الكوفي من الثقات الاثبات من رجال العميديين وعبد الله بن
 شداد من كبار الشاميين وثقاتهم وهو حديث صحيح .

(التعليق المسجل)

وقال محمد في كتاب الآثار محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا
 حماد عن ابراهيم قال ما قرأ علقمة بن قيس قطيما لا يجهر فيه ولا في الكعنين
 الاخرين ام القرآن ولا غيرها خلف الامام قال محمد وبه نأخذ لانرى القراءة
 خلف الامام في شئ من الصلوة يجهر فيه او لا يجهر فيه . (كتاب الآثار مسجل)
 باب القراءة خلف الامام وتلقينه)

قال الامام السيد محمد بن تقي الزيدى (ابو حنيفة عن موسى بن عائشة
 عن عبد الله بن الشداد عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان
 له امام فان قراءته قراءة (هكذا) رواه محمد في الآثار والحارثي وابن النظمي
 ابن خنيس ووابو بكر بن عبد الباقي من طريق جابر عن ابي الزبير عن جابر بن جابر ورواه
 واخرجه ابن ماجه وجابر وهو الجعفي ضعيف لكن تابعه لث بن ابي سليم .

قال البيهقي ولم يتابعها الا من هو اضعف منهما وقال الدارقطني وابن عبد
 لم يسند عن جابر غير ابي حنيفة وتابعه الحسن بن عمار ورواه الثوري وشعبة عن موسى
 عن عبد الله بن شداد مسلا وكذا قال ابن المبارك عن ابي حنيفة مسلا (وقد اخرج الدارقطني
 والطبراني من طريق يارب عن ابي الزبير عن جابر مثله ولكن في اسناد سهل بن العباس وهو

متروك كل هذه الألفاظ في تخرجه أحاديث الهداية (قلت) قد روى هذا الحديث عن
الامام موطأ ومختصر رواه عن غيره واحد من الأئمة -

فرواية محمد بن الحسن تقدم سياقها وهو مختصر - رواه الليث بن سعد
عن أبي يوسف عنه بالسند المتقدم بلفظ ان رجلاً قرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم
الظهر والعصر فاقبأ اليه رجل فنهاه فلما انصرف قال انتهاني ان اقرأ خلف النبي صلى الله
عليه وسلم فتذكر اذ لك حتى سمع النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى خلف الامام - فان قراءة الامام له قراءة - الخ -

وفي الباب احاديث وانما كثيرة عند الدارقطني والطبراني وابن عدي وابن
حبان في الضعفاء وعبد بن حميد من رواية ابن عسروابي هريزة وابن عباس وابي سعيد
وانس قد تكلم في طرقها ليس هذا موضع ذكرها والله اعلم - رفق الجواهر المذينة ص ٢١٢
وهنا استدلال به على ترك القراءة خلف الامام ما اخرج الامام مسلم في
صححه وفي حديث جرير عن سليمان عن قتادة من الزيادة واذا قرءوا فصوتوا الخ -
قال ابو اسحق قال ابو بكر ابن اخت ابى النضر في هذا الحديث فقال مسلم تريد احفظ من
فقال له ابو بكر فحديث ابى هريزة فقال هو صحيح يعني واذا قرأوا فصوتوا فقال
هو عندى صحيح الخ - (مسلم ص ١٢١)

وقال ايضا عن عطاء بن يسار انه اخبره انه سأل زيد بن ثابت عن القراءة
مع الامام فقال لا قراءة مع الامام في شيء الخ (مسلم ص ٢١١)
وايضاً "اخرج النسائي حديث ابى هريزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما جعل الامام ليؤتم به فاذا اكبر فكبروا واذا اقرأ فاقروا الخ نسائي (ص ١٢١) باب تاويل

قوله عز وجل واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون. واخرجه ابن ماجة ٣١١
باب واذا قرأ الإمام فانصتوا يعني حديث أبي هريرة وايضا اخرج حديث أبي موسى الأشعري
تحت هذا الباب يعني اذا قرأ الإمام فانصتوا.

قال في الدر المختار "والترتم لا يقرأ مطلقاً ولا الفاتحة في السرية اتفاقاً
وما نسب له محمد ضعيف كما بسطه الكمال فان قرأ كراهة تحريماً وتصح في الأصح وفي دُبر
البحار عن مبسوط خواهر زاده انها تفسد ويكره فاستأوه وهو مروي عن عدة من الصحابة
فالتنع احوط. بل يستمع اذا اجهر وينصت اذا ستر يقول أبي هريرة ^{بعض} كنا نقرأ خلف الإمام
فنزل واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا. (در مختار ص ٣٢٦)

قال ابن قدامة والمأموم اذا سمع قراءة الإمام فلا يقرأ بأحد ولا يغير
وجملة ذلك ان المأموم اذا كان يسمع قراءة الإمام لم يجب عليه القراءة ولا يستحب
عند امامنا والزهري والثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك واسحق واحداً قولي الشافعي الخ
وايضاً فإنه اجماع قال احمد ما سمعنا احداً من اهل الاسلام يقول ان الإمام اذا اجهر
بالقراءة لا تجزئ صلاة من خلفه اذا لم يقرأ. الخ. (المغنى ص ٥٦٢)

وقال ايضاً قال ابوداود قيل لاحمد فإنه - يعني المأموم - أن يفتتحها الكتاب
ثم يسمع قراءة الإمام قال - يطلع اذا سمع قراءة الإمام وينصت للقراءة وانما قال ذلك
على قوله وما نسب. الخ. اي من استحباب قراءة الفاتحة في السرية احتياطاً. (شامخ ص ٣٢٦)
على ان محمداً قال في كتابه الآثار لا يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوة بمجده
اوليس ودعوى الاحتياط منوعة بل الاحتياط ترك القراءة لانه العمل بأقوى الدليلين
وقد روى الفساد بالقراءة عن عدة من الصحابة فاقرها بالنع. (شامخ ص ٣٢٦)

أما لقول الله تعالى: «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا»

ولقول النبي صلى الله عليه وسلم «وإذا قرأ فأنتصروا» (المعنى لابن قدامة ٥٦٥)
قال الباقي أن أفضل عنده (الامام مالك) أن يقرأ أينما يسريه الامام فلن تروى
القراءة خلفه متى عليه الخ - فان قرأ الامام خلف الامام حال جهرة بالقراءة فلا فبس ما منع الخ
(أما في الاخبار) - (والاوجز ص ١١)

أما الامام الشافعي فقد قال اخبرنا الربيع قال قال الشافعي «رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرأ القرآن في الصلاة بأم القرآن دل على انه فرض على المصلي اذا كان يحسن يقرأها»
قال الشافعي «فوجب على من صلى منفردا او اماما ان يقرأ بأم القرآن في كل ركعة لا يجزئها
غيرها وأحب ان يقرأ معها شيئاً آية أو أكثر وما ذكره المومنين شاء الله تعالى» (كتاب الامم ص ٩)
وقال في مختصره «ويحقق على من خلفه ويفعلون مثل فعله الا انه اذا اسر قرأ
من خلفه واذا جهرا لم يقرأ من خلفه» (قال النزي) قد روى اصحابنا عن الشافعي انه قال يقرأ من خلفه
ولن جهرا بأم القرآن (قال)

محمد بن عاصم وامرهم يقولان سمعنا الربيع يقول قال الشافعي يقرأ خلف الامام
جهرا ولم يجهر بأم القرآن - (مختصره في كتاب الامام ص ٤٦)

عنه قال ابن عبد البر «اما المأمور فالامام يحمل عنه القراءة (اجماعهم على انه اذا ادركه الركعة
انه يكبر ويحكم ولا يقرأ شيئاً ولا ينبغي لاحد ان يدع القراءة خلف امامه في صلاة السر والظهر والعصر
والثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فان فعل فاساء ولا شيء عليه عند مالك واصحابه واما
اذا جهرا فالامام فلا قراءة اذا فتحة الكتاب ولا يغيرها قال الله عز وجل «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا»
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مالي ان انزع القرآن» وقال في الامام فاذا قرأ فاستمعوا له (كتاب الكافي ج ١ ص ٢١)



الحمد لله رب العالمين ٥ الرحمن الرحيم ٥ مالك
يوم الدين ٥ اياك نعبد و اياك نستعين ٥ اهدنا الصراط المستقيم ٥
صراط الذين انعمت عليهم ٥ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ٥ آمين ٥
اللهم صل على سيدنا محمد النبي الاقنى وانزل واجه امهات
المؤمنين وذريته واهل بيته كما صليت على سيدنا ابراهيم انك
حسبنا محمداً

حَامِدًا أَوْ مُصَلِّيًا وَبَعْدُ

فندكر اول اعادة اصول ثم نشرح لكم المعنى الاصلى المطلوب

نقسم الاوصاف الى نوعين احدهما
بالذات وثانيهما بالعرض لكن الاوصاف

(١) الاصل الاول

بالعرض حقيقة اولئك الاوصاف بالذات التي تنسب الى الموصوف
بالعرض تجزئاً لاجل علاقه خاصة بينهما كما يتضح لمن يشاهد السفينة
وجالسيها اذا تنشى على صفحات الماء في البحار والبرك

الحاصل ان الوصف واحد في هذه الصورة ولكن الموصوفات

كثيرة متعددة بعضها يتصف بالذات وبعضها بالعرض ولا شك ان
هذا القدر مقنى به .

وبعد هذا نقول ان الموصوفات بالعرض تتكرر لموصوف
واحد بالذات وايضاً نعلم ان ضروريات الوصف يحتاج اليها الموصوف
بالذات فقط اما آثار الوصف فننتقل الى الموصوف بالعرض مع الوصف
ولذلك تحتاج السفينة وحدها الى الاسباب المحركة لها فحسب واما
تبدل الاوضاع التي هي من آثار الحركة فتحصل لجاسي السفينة كمثل
السفينة لاجل تحركها .

اللفظ الدال على الوصف يراد به الوصف
(٢) الاصل الثاني بالذات عند العلماء المحققين الراسخين
في العلم الا ان تكون هناك قرينة صارفة عنه فحينئذ يمكن ان يراد به
الموصوف بالعرض .

الشئ الواحد يستحق لاجل الاعتبار
(٣) الاصل الثالث المختلفة باسماء مختلفة متعددة

مثلاً شئ واحد يسمى مدلولاً وموضوعاً له ومفهوماً وغير ذلك وكذلك
يلقب شخص بالقب شئ مثلاً نلقب زيداً اباً او ابناً او عمّاً او ابناً الاخ وغير ذلك
هكذا نعرف الصلوة باسماء مختلفة عديدة مثلاً نعلمها باسم الصلوة والذكر
والطاعة والعبادة الحسنة وغيرها ولكن اسم المعنى واسم المدلول وغيرها
او الاب والابن وغيرها من الالقاب تنأى عن الاعتبار المختلفة وان

أثار وأحكام هذه المعاني أيضاً مختلفة، متنوعة مثلاً اسم الاب يقتضي التعظيم
والترقيرو اسم الابن يتطلب منه الطاعة والخدمة وكذلك لا بد لنا ان نعتبر
بان اسماء الصلوة والقابها اعتبارات مختلفة وجهات متعددة ولها
احكام متشعبة وأثار متفرقة يجب رعايتها عند القول بها والتعبير عنها.

(٢) الصلوة الرابعة نعتقد حقاً بان استئانة الفقراء والسالكين
المحتاجين وتواضعهم وتحتيهم وتغليهم

ودعائهم وشأنهم لأهل الثروة والأسرياء تعد من اقسام المسئلة والواجب
الحاجة لانهم يقررون بهذه الافعال لأجل السئوال والطلب أو تنفرد
على السئوال بعد انجازه لأشباع الحاجة وسد الفقر.

والتوضيح فذكرنا مثلاً آخران الخطب والسرقة والاشياء
الآخرى التي يفتقر اليها الطبخ والسكنى كتب في مصاريفه ويعيد من ثقل
الطعام ومصارفه ولذلك بعد جمع الحساب يقال قام على الطعام في
هذا الشهر بكذا من الروميات أو صرف الطعام كذا أو كذا من الثروة.

كذلك افعال الصلوة التي هي من حيث ذات الافعال
لا تدخل تحت اعتبار الصلوة عند المحققين الا بالنظر الى ان الغرض

الاصلي المطلوب منها هو اعتبار الصلوة يعني مرادها ونجديتها أو تنفرد
عليها يعني انها من أثارها وإياتها ولكن الاخطاب والسرائين مع اللوح
الشارية لتوضع في المصون والاهبان مل توضع في ناحية الحجرات

أو الأقبلة أما الأطعمة المحضرة فتوضع في القصاع والقدر واليضاً

التي هي من أثارها وإياتها ولكن الاخطاب والسرائين مع اللوح

أيضا يخرج من الخطب الآثار التي تنوع على الأطعمة والامتنان بها
 تلك الأدوار الباعثة النشاط والمذاق المنفعة والروائح البهجة السارة
 التي توجد في الأروقة والمعروم هكذا أفعال الصلوة وملحقاتها تتغاثر
 فيساينها.

وإن أريد تمثيل الأرفع من ذلك فاستمع إلى ما يقدم إليك من
 الرحا والشعر فتقرر أن يدعوا إلى القصر السلطانية وبلاط
 الملك وبلطه ليرفعوا إليه ملتمساتهم ويقدموا إليه طلباتهم ويستمعوا منه
 أحكامه وأمره وجميع حاجاتهم ونجاتهم التي يقومون بها من هذا الحضور و
 المشور بين يدي السلطان تعدد تحب في عداد السرايل والطلب ومن العكس
 أنه يحتاج إلى السان لتقديم الأغراض والمنافع وتميل حاجة لاستماع الأحكام
 إلى الأذان كذلك، التقدم إلى السلطان يفتقر إلى الاعتقال وفصل الأعضاء
 تدهير الثياب وغير ذلك إلى أن تحصل الطهارة الضرورية للحضور إلى بلاط
 السلطان ومجلسه هكذا للصلوة أحكام آخر من حيث ذاتها ومن حيث المحذور
 لها أحكام وآثار تتغاثرها بهاتها.

والحاصل كما أن تقديم الطلب ومعرض الملتمس لا يتصور بدون
 الذهاب إلى القصر الملكي والمشور بين يديه كذلك تحقق اعتبار الصلوة
 لا يتصور من غير أن يأتى إلى حضرة الملك العلام عز وجل نعم الحضور إلى
 الرباط الملكي والقيام بالآداب السلطانية كلها تحب في عداد السرايل ^{الطلب}
 كذلك اعتبارات الصلوة واعتبارات الحضور كلها متعاقبة ومتلازمة.

لكل واحدة منها الاخرى .

(٥) الاصل الخامس احكام الانبياء عليهم السلام على نوعين

احدهما على نسط الرواية وثانيهما على قسم الدراية لا احتمال للخطأ في الاول فانهم الصادقون المصدوقون هم الرواية عن الله عز وجل وهو مروي عنه فمن اين الخطأ نعم يحتمل الخطأ احياناً في القسم الثاني ولذلك يحتاج الى ان يتحاط فيه ولكن المعلوم ان طلائع الانبياء عليهم السلام على الخطأ بدون اى اصلاح بل لا بد من الاملاح لهم التوجيه الى الصواب ويشهد لهذه الدعوى احاديث كثيرة ومع ذلك لا يستبعد عن المرتبة البشرية البيان والخطأ فقط والله اعلم .

الدعوى طول الصلوة ركعة واحدة فقط .

الدلائل يشهد لهذه الدعوى احاديث منها (١) من

ادراك ركعة من الصلوة . (الحديث) (٢) من ادراك ركعة من الجمعة . (الحديث) (٣) من ادراك ركعة من الصبح . (الحديث) (٤) من ادراك ركعة من العصر . (الحديث)

اتفق بهذه الاحاديث الصحيحة ان طول الصلوة ركعة واحدة فقط والالم تكن لتخصيص الركعة معنى وكان ذكرها لغوا وليس كذلك ويريد دعوى ما قلنا الحديث "الصلوة الالباقية الكتاب بعد الاخطا انه لا بد من الفاتحة في كل ركعة اى ضرورة كانت والا فأتحة واحدة تكفى لكل صلوة صليت بتسليم واحد ويشعر تخفيف الصلوة

من الحسين الى الخمس ليلة الاسراء الى ان استجاب الحسين بآق
 الان وكيف لا يقتضى التخفيف بشهادة العقل السليم هر هذا ان لا
 شيئ من التخفيف خلاف هذا في مكان فليس هذا التخفيف هناك منظر
 فيه بل روى فيه كحافظ حسن اوضح اخر فحينئذ نتوقع من رسل الله صلى الله
 عليه وسلم انه كان يقوم بذلك المستحب المحبوب للرضى لاجل كبير عزمه
 وقوة ارادته ولكن لما تتبعنا جميع صلواته التي كان يصليها طول ليله
 ونهاره وجدناها خمسين صلاة فانتقصت تلك الاعداد في يوم لعله
 عليه السلام صلاها في الليل جبر النقصانها وان انتقصت في ليل اداها
 في النهار فلما رأينا عادة النبي صلى الله عليه وسلم فيها ان طول الصلاة
 ركعة واحدة فقط ولكن الصعوبة لما كانت في الحضور لخمس مرة ولو كان
 لركعة ركعة فلرخص في التخفيف تنقيص الاوقات الى الخمس اكثر من
 كل شيئ.

ومع ذلك قول انتقصها وايضا يدل على صحة دعوانا فانهم يعترفون
 بان الصلاة ركعة واحدة والدليل عليه انهم يقولون اذا خاف فوت
 ركعتي الفجر اشتغاله بسنن تركها لكون الجماعة اكمل والا بان رجاء
 احدا من ركعة في ظاهر السدس (وقيل الشهد واعتمده المصنف صلحه
 تنوير الابصار) والشهد لا يتبعه البهر لكن ضعفه في النهار وجميع بين القائلين
 اي فضلة الصلاة وفضيلة الجماعة ويتركها بل يهملها عند باب المسجد
 عليه - قال المصنف لان في الاثنان بها في المسجد حيث لا يفتة الجماعة فتكسر
 (١٢٥٥)

ان وجدنا ما اذا لا تركها لان ترك السكروة مقدم على فعل السنة (كذا
في الشامي ^م).

ثم ما قيل يشرع فيها ثم يكبر للفريضة او ثم يقطعها ويقضيها
مردود بان درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة قال في الفتح
وما عن النقيه اسماعيل الزاهد ينبغي ان يشرع فيها ثم يقطعها في القضاء
فيتمكن من القضاء بعد الصلاة دفعه الامام السرخسي بان ما وجب
بالشرع ليس اقوى مما وجب بالنداء ونقض محمدان السندور لا يؤدي
بعد الفجر قبل الطلوع وايضا شرع في العبادات بقصد الافساد فان قيل
ليؤديها مرة اخرى قلنا ابطال العمل منهي ودراء المفسدة مقدم على
جلب المصلحة فقط - وايضا يدل عليه عموم الاركان السابقة بعد ثبوت
الركعة بحكم الفطرة السليمة.

على ان الصلاة في الحقيقة ركعة واحدة ينتهي امر الصلاة
على ركعة واحدة وما يقال ان الثلاثيات مثلاً صلاة المغرب والرترو
الرباعيات مثلاً صلاة الظهر والعصر ايضا تنسب صلاة فخر باعتبار ان
الامام هناك للفصل بالاجنبى - ولاكن كما في هلاية الصورة صلاة متعده
تعتبر صلاة واحدة.

عله - غير ان الكراهة تتفاوت فان كان الامام في الصفين فصلاته اياها في
التي اخف من مرتبتها في الصفين واشد كراهة ان يصلها عما لها لصف كذا في
الفتح في الكراهة ان يكون خلف الصف من غير حائل (٢٣٥) طاري على الراي

لوجه الذي ذكرنا. كذلك صلاة الامام والمقتدى التي لاجل دلالة
الرجوة اللاحقة هي صلاة واحدة ولجل تعد المصلين تعد متعددة وعلى
هذا لاثبات نذكرها كـ

منها افضلية الامام على الترتيب المعلوم تشهد لنا بان صلاة
المقتدى تابعة لصلاة الامام في الفضيلة والنقصان كما ان حركة جالس
السفينة وبطرمها واستقامتها واستدراكها وغير ذلك تابعة لحركة السفينة
لذلك يستحب للامام ان يكون اعلم واقرب واورع وغير ذلك من الامور
لمحدودة المطرقة المذكورة في كتب الفقه وشروح الاحاديث فانه لو كانت
صلواتها متغايرة وكل واحدة منهما مستقلة ومستغنية عن كل واحدة
منهما فمجرد كون الامام متقدماً على الآخرين كان يقتضي ان يكون
الامام كذا وكذا والا فلكثير من المنفردين ايضا صاروا محاطين بهذا الحكم -
الحاصل ان مثل السفينة ومراكبها ان لم يكن من الامم افاضة
ومن المقتدين استفاضة فهذه الافضلية المحتاج اليها للامام لا تجدى
لك فتبلاً ولا تطلب في شيء ولا في شيء تطلب ؟ -

والثاني ان الحديث "الامام ضامن الخ" ايضا يثير الى
ان فساد صلاة الامام يستلزم فساد صلاة المقتدين ولو فسدت صلاة
احد من المقتدين فسدت صلاته فقط لا صلاة الامام ولا صلاة اى
مقتدى غيرك وشرح هذا الاجمال ان الضمانة تدل على وجوب الحق
والظاهر ان اصل المدين يكون بريئاً عند ادعاء الحق فاعبأ الذين

على رقبة المديون أن لم يدفع إلى الضامن عوض المال السودي
فالمطالبة على ذمة المديون ولا المطالبة في ذمة الضامن كذلك هناك
أن لم يقدر الإمام على أداء حق الضمان فلا تنصير براءة المقتديين
أيضاً وإما المقتدرون أن لم يردوا الواجب عليهم فلا كلام في براءة
ذمة الإمام -

والحاصل فساد صلاة المقتدي لأجل فساد صلاة الإمام
أيضاً يشعر إلى هذا الجانب بأن مثل حركة السفينة صلاة الإمام تنسب
إلى صلاة المقتدي فكما وقوف السفينة يستلزم وقوف رايها وعند
سكون الجالس فيها يلزم سكونه فقط لا يتعدى سكونه إلى الآخرين
كذلك صلاة الإمام والمقتدي في الفساد -

والثالث كما أن السفينة تضطرب وتتلف من مرجبات
الاضطراب مثلاً من أمواج الرياح العاتية وهبوب الصراصر القالعة
ثم لأجل اضطرابات السفينة يضطرب رايها ويتسائلون حسب ما يلها
فيها ضرورة لكن إذا هبت الرياح الشديدة وأمالت رايها مثلاً من جملة
الراكبين فيضطرب ذلك الراكب المخصوص فقط لا يضطرب
غيره ولا تتحرك السفينة لأجله بل هو نفسه يتحرك ومن المعلوم أن
سبب ذلك هو اتحاد الحركة بين السفينة والراكبين ويفهم من هذا أن
السفينة تفيض الحركة ورايها يستفيض منها فحسب -

كذلك سهر الإمام يستلزم وجوب السجدة على جميع خلفه

من المقتدين فقال في الدتر ومقتدى بسهرامامه ان سجد امامه لوجوب
 للتابعة لابسهره اصلاً والمسبوق يسجد مع امامه مطلقاً سواء كان
 السهر قبل الاقتداء او بعده وقال في الشامي تحت قوله لوجوب للتابعة
 علة لوجوبه على المقتدى بسهرامامه ولان النقصان دخل في صلاته
 ايضاً لارتباطها بصلوة الامام (شامي ص ٢٩٨) ولا تترجم سجدة السهر
 على احد الا على الامام ولا على المأموم (اجل سهراى مقتدى منهم -
 وهذا يدل على اتحاد صلوة الامام والمقتدين على الوجه المعلوم
 ويتفرس لولا الاعلام والنهي والذين رزقوا الفقه والفهم الثاق ان
 الافادة من الامام والاستفادة من المقتدين اعنى في الصلوة -

الرابع :- وقد جاء في الصحيح لسلم في باب تحريم سبق الامام
 بركوع او سجود او نحوه ما عن انس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه
 ذات يوم فلما قضى الصلوة اقبل علينا برجعه فقال ايها الناس اني
 امامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف
 فاني اراكم امامي ومن خلفي ثم قال والذي نفس محمد بيده لورأيتم
 ما رأيتم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً قالوا وما رأيتم يا رسول الله قال
 رأيت الجنة والنار - (مسلم ص ١٨١)

وفي اخرى لسلم رحمه الله عن ابي هريرة قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم اما يا من الذي يرفع راسه في صلاته قبل الامام
 ان يحول الله صرته في صرة حمار - (مسلم ص ١٨١)

وان هذا الحديث منع المتقدم عن التقدم في الركوع والسجود
 عن السبق فيها على الامام وهذا يدل على ان صلاة الامام منسوبة الى
 صلاة المتقدمين وتشهد له الفطرة السليمة وعلى هذا الوجه معية المتقدم
 ومقارنة صلاته بصلاة الامام امر مسلم لا يحصى عنه ولا فكاك يحتاج المرأة
 الى تقابلها الشمس للاستنارة وكذا يحتاج الرجل للتحرك بحركة السفيينة
 الى ان يكون داخلها لا خارجها والافى صورة الاستقلال واستغناء هذه ^{نعة} الما
 كانت لغوا وما كان لها وجه يلتفت اليه.

الخامس :- ان ستر الامام تكفي لجميع من كان خلفه من المصلين
 وقد جاء في الصحيح لسلم عن عائشة ^{رض} انها قالت سئل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن سيطرة المصلي فقال مثل مخرجة الرجل وفيه ايضا عن ابي
 عباس ^{رض} قال اقبلت راكبا على اتان وانا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى فمررت بين يدي الصف فنزلت
 فارسلت الاتان تربع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي احد.

اقول :- وهذا القدر مجمع عليه بين الائمة وملا الحديث ايضا
 يدل على ان المصلي بالذات هو الامام فقط اما المتقدم فيستفيد صلاته
 من الامام وهو مصل بالعرض في الحقيقة وبان لك بهذا ان صلاة الامام و
 المتقدم بحكم الرجعية المذكورة واحدة . الامام اصل فيها ومتصف بالذات
 بها والمتقدم خلفه تابع له ومتصف بها بالعرض.

كيف لا وقد نعلم يتيقن ان تشكلات القمر تشير الى ان نور القمر

مستفاد من نور الشمس كذلك فيما نحن فيه نعلم يقيين ونشك به ان صلوة الامام
والمقتدى متحدة وصلوة المقتدى مستفادة من صلوة الامام بالضرورة
فضروريات اعتبار الصلوة وان شئت تقول ضروريات اعتبار الانصاف
بالذات مثلاً القراءة تكون في ذمة الامام وضروريات الاتباع وان
شئت قلت ضروريات الانصاف بالعرض مثلاً نية الاقتداء في ذمة الموتين
وضروريات اعتبار الحضر مثلاً الركوع والسجود وغيرهما مشتركة بينهما اي
الامام والمقتدى.

وشرح هذه المعضلة ان الصلوة من حيث هي هي عرض الالتئاس
المعلوم وطلب الهداية واستماع الاحكام المقررة وكلاهما مرعيان في قراءة
الفاتحة وقراءة السورة وبروح ذلك ان لفظ الصلوة بدلالة صيغة اللغة
يشير الى ان المقصود بها الدعاء اللساني.

وايضاً كما ان القراءة الباصرة والسماعة خلقت للبصر والسمع
ولذلك البصر والسمع في حق تلك القرى المذكورة طبعان كذلك
بدلالة "وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون" خلقت النفوس الانسانية
للعباداة ولاجل ذلك العباداة في حقها رغبة طبيعية وهوى فطرية ومن المعلوم
ان الطاعة والعبادة ليست الا ان يفعل العابد وفق رضى الرحمن
الطاع المعبر ^{وكن} معرفة رضا تعالى يتوقف على اخباره واعلامه عز وجل
فلا بد ان يستدعى العابد ويطلب منه تعالى الهداية لكي يشبع حاجة شوق
العبادة فعلم ان افضل العبادات اي الصلوة في الحقيقة شرعت وقررت

(قال في البراقى الاول وجوب قراءة الفاتحة لقوله صلى الله عليه وسلم الا
 صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وهو لنفي الكمال لانه خبر آحاد لا ينسخ
 قوله تعالى فاقروا ما تيسر فوجب العمل به والثاني ضم سورة قصيرة او ثلث
 آيات قصار لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله سورة
 في فريضة او غيرها (السراقي على الطحاوى ١٣٥)

محصل القول ان الركوع ليس من قسم الدعاء من حيث حقيقة ولكن
 من حيث فخامة وقداسة السور عنه عز وجل لا بد من الركوع والسجود
 لتحقيق معنى السراى على ابلغ الرحلة فهذه ان ملحقان بالسراى ايضا وان
 امكن ^{النظر} وجدت ان الركوع والسجود يدلان على وضعين مخصوصين لا بد
 منهما للعبد الطبع المتمثل المتسلم عند السراى وتقديم الحاجة واستماع
 بشارة الانجاء والاعطاء ومن الضرورى ان يسيل السائل الى السور منه
 لان السراى فى الحقيقة يتفرع على هذا الميلان الطبعى وهذا القدر من البديهى و
 يلزم الانقياد والامتثال بعد استماع بشرى الفوز الروحية على الخصوص
 فى الوقت الذى وافق فيه المطلب النفسى رضى الرحمن المعبرد المتفادله
 فالركوع يدل على الاول فان الميلان اليه وبعد الركوع تلفظ كلمة "سمع الله
 لمن حمده" ايضا شعر اليه اما الركوع ففقه فى عالم الشهادة تعبير الميلان و
 تادية سمع الله لمن حمده لا تناسب الابد لك فالركوع سراى حالى انتظار
 ترجه المحبوب الذى يعبر عنه بالاستماع من جملة مقتضياته ومتطلباته
 والسجدة تدل على الثانى لان كون المنقاد تحت امر المنقاد له

يدل على نفس هذا وتذلل لله وترفع ذكرك الله عز وجل وتغزيرة وبعد
ذلك نحن نعرف بان الميلان في حد ذاته امر واحد بسيط ولا امتثال صرس
متعدد فيكون الامتثال وفق الحكم والامر ذلك جاء التوحد في الركوع وطلب التعدد
في السجود وان ثبتت قلت ان اصل الانقياد هو الشوق والخوف وقد علمنا
يتحقق النظر ان باعث الشوق هو اسم النافع وموجب الخوف هو اسم الضار فقصرنا
مبتدئين لتدبر على اثنينية الزايع الامتثال (والله اعلم بالصواب).
وعلى كل حال قد جمع السراى الحالى مع السراى السقالى ايضا
للايجازة وهم التفاف فلما كان السراى الحالى من حيث التحقيق مقدما
على السراى السقالى ولكن كان متأخرا عنه في الظهور بل كان محتاجا اليه
والافعال التى كانت تطلع مظهر الاحوال المشار اليها جعلت مفرجة عن وضع السراى
السقالى غير ان في هذه الصلوة كون جميع اركان الصلوة مفرجة لا استدعاء
والاستماع مارا وضح واظهر ايضا ان افضلية طول القنوت ليست من
الاشياء التى لا اساس لها بل له اهل ثابت في الشرع ووجه معقول فيه
وايقنا ظهور ان الايمان من حيث انه نية لا امر عام وعزم شامل لانقياد
مطلق افضل واشرف من جميع الاعمال والاحمال انه لا بد من نية
خاصة لتصحيح جميع الاعمال كذا في الصلوة افضل من جميع الاعمال
لما فيها من استدعاء هداية مطلقة اظهار امتثال مطلق وكيف لا فان الزكوة
والفرض بقطع النظر عن انها امتثالان خاصان يسانى العبادات بالذات
في الحقيقة انهما بصيرتان منها لاجل التفاف امتثال الامر والايلازم انه
تعالى اعبد من جميع مخلوقاته انما هي الزكوة المقصود الاساسى مراعاة

المال وانفاؤه على الفقراء المستحقين في الصوم المطلوب الاصل هو التز
ومن المعلوم انه تعالى اولى واولى في هذين الامرين من جميع من في
السموات والارض.

اما الحج فاركانه وان تدل على الانقياد والامتثال مثل اركان
الصلوة من حيث طبيعتها الاصلية بواسطة المحبة ولكن اذ نافعاه في
الحقيقة مظهر شيون المحبة فاین ذلك الصوم واطلاق العبودية الذي
تدل عليه الصلوة بنفسها سلنا ان المحبة تجزأ فبرها من باب الطاعة
الا ان بعض ائمتنا مثل الفتيق وغيره لا في كثير من الاحيان عذروهم عدم
الانقياد في بادئ النظر وما عدا ذلك فهناك برون بعيد بين اصل
الانقياد وبين واسطة الانقياد لا ريب ان واسطة الانقياد توجد في الحج
وفي الصلوة اصل الانقياد وعلى هذا القياس خذ الجهاد وغيره من الطاعات ^{تفكر}
ولكن لما كان الامام اصلا في اعتبار الصلوة الذي هو مقصود
اساسي من وضع الصلوة فان الاختصاص والاشتغال باسم الصلوة ايضا يدل
عليه وكان المقدي تابع له فيها ومستفيدا منه فبحكم الاتصاف بالصلوة
بالذات من ذوات اعتبار الصلوة يعنى الفاتحة التي هي عريضة وملتزم
من غنا الله المخلصين واستدعاء من المطيعين الوفياء والسورة التي هي
موسوم حكومتى من احكم الحاكمين تكرر على ذمة الامام ولذا قال تعالى
"واذقروا القرآن فانهم حواله واصلتوا"

نعم ان لم يكن هناك هذه الاصلية وتلك التبعية كمثل المنع
ببيان ولو كما ناهيوا وحب من متلاصقين ليس احدا منهما مكفلا الاخر في القراء

فلا يقال هنا أيضاً ان احدهما (امام) ضامن للآخر والا فكان الامر على
العكس على الاقل مرة من الدهر.

ولكن ماذا الفعل ان قراءة الامام لا بد منها عند جميع الانسة ففي
هذه الحالة تدبر الاستماع والانصات ماذا يكون حاله سرى ما قلنا ان يكون
المقتدين مستمعين بقراءة الامام ومنصتين لها وقد اتضح ان اصل السبب
لهذه القراءة واستماع المقتدى وانصاته ليس هو اصلية الامام وتبعية المقتدى
فالصلوة السرية ايضاً صارت متعادلة للصلوة الجهرية ومكافئة لها ولذا
قال عليه الصلوة والسلام "من كان له امام فقرأه الامام له قراءة" او كما
قال اما الادعية والتشهد فانها ليست من الموضوعات للصلوة بل من
مقتضيات الكرم فقط واذن لهم ان يسئلوا الله عز وجل وفق مرضاته تعالى ومن
الضرورى ان يختلفوا في حاجاتهم المخصوصة لاختلاف حاجاتهم فيما بينهم فاذن
لكل واحد من الصليين ان يدعو بالادعية المذكورة في القرآن والسنة لا
بما يشبه كلام الناس.

على هذا القياس بالنسبة الى حاجة البيت يمكن ان يكون في الخيال
اختلاف على ان صلوة الجنازة دعاء لالة اعى بل على البيت يعنى من اقسام الشفاعة
وانواعها ومن الواضح ان التكرار والتعدد اعلم واكثر اثرأ في معنى الشفاعة واكثر
نقوداً فيها لئلا في دعاء صلوة الجنازة يشترك جميع الصليين المحاضرين
والعنى ما بيننا.

اما حديث عبادة الذي يدل على وجوب صلاة النافلة على المقتدى

فالأول في ثبوت كلام وثانيًا الوصلنا بثبوتيه فهو حسن (الصحيح) أن انتهجنا نهج
 بعض المحدثين وصححناه فأيضًا لا يعارض الآية المذكورة القرآنية ^{في} أفعلنا
 إلى التاويل أو التخصيص في مفهوم الآية الذي حاصله النسخ وذلك لا يليق
 بل جعل الحديث منسوخًا بالآية أخرى واجد رانعم النسخ بالوجه احلى والطيب من
 النسخ بدون الوجه فلذلك نقول ان التدرج مرجع في احكام مختلفة الماهيات
 يعني اول ما فرضت من الاحكام الصلاة ثم الزكاة ثم الجهاد ثم الصوم ثم الحج
 فذلك كل واحد واحد من الاحكام ايضا روى فيه التدرج على الخصيصة الصلاة
 والدليل على ما قلنا حديث معاذ الذي أخرجه الامام ابوداؤد في سننه في باب
 تحويل احوال الصلاة وهو هذا عن معاذ بن جبل قال "أُحِلَّت الصلاة ثلثة
 احوال واجل الصوم ثلثة احوال" الحديث ابوداؤد الكانفوري (٥٥٥ ج١)
 ومن المعلوم ان في بدء الاسلام السلام والكلام ايضا كان جائزا
 ثم منع منه بعد نزول الآية "قوموا لله قانتين" والاحاديث التي تدل على السلام
 والكلام في الصلاة كثيرة جدا اخرجها اصحاب الصحاح والسنن منها ما اخرج
 مسلم في صحيحه عن يزيد بن ارقم قال كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه
 وهو الى جنبه في الصلاة حتى نزلت "قوموا لله قانتين" فأمرنا بالسكوت ونهينا
 عن الكلام وايضا اخرج عن عبد الله قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النخاشي سلمنا عليه فلم
 يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا فقال ان في
 الصلاة شغلا (مسلم صحيح) باب تحريم الكلام في الصلاة (الح)

فبعد الخوض في ماهية الصلوة والامعان فيها علمنا ان الله تعالى
 اولاً علم اركان الصلوة يعني مادتها بواسطة نبيه صلى الله عليه وسلم فلما جاء
 وقت هيئتها الجمهرية منعت الهمس الاجنبية واخرجت من بين اركانها كما
 يشاهد مثلاً في بناء المنزل فانه اولاً تهيأ مواد البناء وتجهيزاته اى الاجر
 واللين والجص والاشباب وغيرها ولا يلاحظ عند توفير الاسباب وتجهيزها
 الترتيب المعلوم الذى يراعى ^{عند بناء} المنزل كما يشتركون الجذوع وقصبان الخشب
 قبل اشتراء اللين والاحجار التى تجعل فى الاساس والجدران واحياناً الاحجار
 واللين التى تستعمل فى السقف وتأتى نوبة استعمالها بعد كل شئ يتبعها
 قبل كل شئ واخرج فى ذلك فانهم لا يحتزرون حينئذ عن الفصل الاجنبى
 واسباب البناء ايضاً توضع فى الامكنة المتفرقة ولكن عند البناء يلاحظ الترتيب
 المعلوم التقدير ولا يخلط الفصل بالاحنيات بل يجعل كل شئ فى ترتيب
 معلوم وتنسيق مقرر على محله ولكن الصلوة كما انها من حيث الطول
 هيئة واحدة مجهرية كذلك من حيث العرض يعنى باعتبار اتحاده صلوة
 الامام مع صلوة المقتدى هيئة واحدة مجهرية فقبل احتسام الهيئة
 الجمهرية صدر عن جنابه صلى الله عليه وسلم "لا صلوة لمن لم يصر
 بالحمد والسورة تجده هذه الرواية فى سنن الترمذى وغيرها من كتب الاثر
 واخرج ابوداود عن ابى هريرة قال امرنى رسول الله ان انادى انه لا صلوة
 الا بقراءة فاتحة الكتاب فنادوا فى رواية عن عبادة قال لا صلوة لمن لم يقرأ
 بفاتحة الكتاب فصاعداً كذلك اخرجه مسلم فى صحيحه وعبد البر فى مصنفه

وقد روت احاديث كثيرة في شأنها ما رواه ابو سعيد قال لاصولة الفاتحة الكتاب
وسورة معها رواه ابن عدي في الكامل وفي التلخيص في فريضة وغيرها رواه
الترمذي وابن ماجه من حديث ابي سعيد قال قال رسول الله ﷺ مفتاح العبرة
الظهور وتحريمها التكثير وتحليلها التسليم ولا صلوة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في
فريضة او غيرها الخ (بذل مس)

فلما جاء وقت تنظيم الهيئة المشار اليها سقط وجوب قراءة السورة
اولاً من ذمة المتقدم وجعل الامام نائباً عن الله عز وجل وفوض وظيفته قراءة
السورة الى ضيائه لان الغرض الاساسي من ضم السورة اجواب سوال اهذنا
الصراط المستقيم فالسورة المنضبة بمنزلة موسوم حكومي من احكام الحاكمين
ومن البديهي انه وحده لا شريك له فالتفت بالنائب الواحد في هذا الباب
نعم الفاتحة في الحقيقة عريضة عباد الله المخلصين الخفاء ولا
لهم ولا يقدر على عددهم عادفكون الواحد نائباً عن الكثيرين تخيل مشكلاً في
بادى النظر فتمنع عن قراءة السورة ما عدا الفاتحة ثم ترقى نيابة الامام من
مراتبها تدريجاً فجعل نائباً عن المتقدمين ايضاً وكيف لا

فلما اصبح نائباً عن الله الواحد القهار فاي تعذير يعنى في نيابة
العباد السائلين المتذللين نعم لو كان في مطالبهم اختلاف وتشتت لتعد
تقديم ملتزمات جميعهم في وقت واحد ونيابة جميعهم في مطالبهم المضمرة
في وقت واحد ايضاً كانت عويصة ولكن الحال ان المعروف من واحد ومطالبهم
متعددة مترافقة فاین التعذر ولعله هذا هو الوجه الذي عيّن للاهمام مقام

بين النبوة وبين المتقدم بين ليدل كونه بين بين هذا على كونه بين بين ذا
الذي يدل على نيابته للمسلمين وعلى ذلك ان الامام يشارك المتقدمين
في الركوع والسجود وغيرها من اركان الصلوة موضح لنيابة العباد ايضا فحينئذ
تأتي نورية حديث من كان له امام وفيه الآية اذ اقرء القرآن فاستمعوا له
الآية والله اعلم.

ونزول الامام بعد العروج الذي يدل عليه نيابته لله الواحد
الصمد من مقتضيات نيابته للعباد وهذا ابعينه كشل الرسول انه ياتي او لا
فانبا من الله وخليفة له وانه ان يبين شيئا للناس حسب استدعائهم يوردي
حق نيابته عن الله تعالى

وان شئت قلت ان السورة المنضمة حكم ملكي من الله الواحد
القهار والفاخرة ملتبس ملبس من كل واحد وعلى ذلك لوجه اشتماله على
مضامين الحمد والتناء صار اشبه بسبحانك اللهم وانت تعلم ان الشئ من الواحد
يسع له ان يقدم جميع معروضات الرعية الى الحاكم من جمعهم فهنا ايضا رجل
واحد يقوم بالمعروضات المعروفة عنهم ولكن كان ينبغي ان يراعى الاشتمال
الذكر ونسبة اهل الاغراض ايضا لا بد منه والظاهر ان قراءة الفاتحة
بالنظر الى تغيل الاشتمال المذكور وتحيل تعدد اهل الاغراض ينبغي ان تكون
الفاتحة على كل محل وقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة
الا بفاتحة الكتاب ولم يأت اى تصريح في باب المتقدمي فالنبي ارشد المتقدمين
لقراءة الفاتحة لاجل اقتضاء احتياطه صلى الله عليه وسلم حتى ياتي حكمه مصرح
في قراءة المتقدمي كذا لك لبيان وجه الاستئناس بطريق الاحتياط قال في حديث

العبادۃ، فإنه لأصلوة النسخ أو كما قال وهذان الترجيها قد بيئت لكم
 فاختارواى واحدا منها شئت ولكن الترجيح الأخير فى احكام الدين انسب
 واحسن وانفع والله اعلم بالصواب لان فى هذه الصورة لا يكون اى تعارض
 فى الاحكام الاصلية الاساسية وان لاح شئ منه فى الاحكام الاحتياطية فقط
 فلا يثبت النسخ من الله عز وجل نعم النسخ جائز لكنه خلاف الاصل فيلزم الاحتراز
 منه مهما امكن بهذا الاسلوب الذى يمتنع يقع الاحكام كلها مواقعها ويرى
 النسخ امس بالقلب ووقع فيه والافنى مضادة الآية المذكورة اى ان يكون
 العمل بهذا الحديث ونفس كونه، لأصلوة لا يفتحة الكتاب، ايضا لا يليق
 للإشغال بهامنه.

ولا يقال ان الأحاديث الصحيحة تعارض القرآن بل الغرض
 انه لو كان هذا الحديث معارضا للكتاب لكان واجب الترك ولكن ماذا تفعل
 ان هذا الحديث ليس بمعارض للقرآن حقيقة. اقول ان حاصل منطوق
 الحديث المنقول ان الصلوة واحدة لا بد من فاتحة واحدة فاعتبار الطول
 من الركعة الواحدة هى صلوة واحدة ولا بد من فاتحة فى ركعة ومن المعلوم
 ان صلوة الامام والمقتدى صلوة واحدة من حيث العرض فهنا ايضا يكتفى
 بفاتحة واحدة.

وحديث عبادة وان كان معارضا للقرآن باعتبار المنطوق لكن
 لاجل اختلاف الزمان لا تعارض فيه و تشهد عليه الفطرة السليمة لان
 وحدانية الزمان ايضا لازمة لتحقيق التعارض وهى من جملة وحدانيات

الناقض الثمانية ولا تعارض في حديث "لا صلوة إلا بفتح الكتاب" باعتبار
المنطوق أيضاً ولولا ذلك لأهل الظاهر.

نعم بقي تعارض "فاقرأ أو ماتيسر" يخطر بالبال إلى الآن فلنرفع
هذا نقول - ان القراءة باعتبار الصلوة مطلوبة وبحكم بعض القدماء
المعروضة ان المصلي بالذات وحده يحتاج إلى ضرورة يات الصلاة - والامام
والمنفرد هما متصفان بالصلاة بالذات في الحقيقة فهما مخاطبان "لذا قرأوا
ماتيسر" وليس احد غيرهما بذلك وكيف يكون ؟ نحن نرى بدلالة السياق
والسياق ان المصلين هم المخاطبون لفاقرأوا واللاق لفظ المصلي على المصروف
بالذات بالصلاة حقيقة . واللاقه على المصروف بالعرض مجازي لانه ليس
بالذات في الحقيقة . فحينئذ لا يدخل التقدي تحت معناه قوله تعالى
"فاقرأوا" وافتحناج الى اخراجه من حكم القراءة بل تخفف مدرك الركوع عن
انقال حكم القراءة بالاجماع شرح ابن قتيب لما قلنا - اى ان التقدي ليس بمصل
في الحقيقة فلذلك صار الامام والمنفرد مخاطبين لقوله تعالى "فاقرأوا" والامام
التقدي لذلك سقط عنه القيام ولم يصردنا عليه لانه كان مطلوباً الاجل
القراءة فلما سقطت عنه القراءة ولم يبق هو بحكم القراءة مخاطباً لية القيام
منه صار لغواً ولا حاجة بنا بعد هذا التأويل الى ان لاكثر حكم الكل وانما يكفي
بإد افرضين من الفروض الثلث ايضاً وازيدك انك لو كان هذا العذر
قيماً للاستماع اليه لكان قيام وركوع وسجدة واحدة تكفي لتمام الصلاة
وعلى هذا القياس تنفي الصلاة بقيام وسجدةتين فقط فعند ذلك وفهمته

لا يبقى التعارض بين آيتين ولا إيراد ظنية الحديث يعد قاذوا الوجه التخصيص
في فرضية القراءة على الامام والمنفرد.

ويمكن ان يجاب عن الاعتراض الذي ذكرنا ان الآية فاقراءوا
في مسألة القراءة خاصة اما العبرم والمحصر فان كان فهو باعتبار المخاطبين
لا في باب القراءة فان تبدلت القطعية بالظنية ففي تعيين المغايبين بالقراءة لا في
باب القراءة ولكن تبقى القراءة فرضا احتياطيا على الدارين لم يثبت خروجهم
من حكم القراءة بدليل معتبر كما بدلالة حديث الصيد حرم الصيد الذي
اشتركت في اصطياده الكلب وحديث الصيد هذا عن عدي بن حاتم قال قلت
يا رسول الله انا نرسل كلابنا معلمة قال كل ما مسكن عليك قلت يا رسول الله
وان قتلن قال وان قتلن ما لم يشركها كلب من غيرها الحديث - (ترمذي)
وان استوجبت الحرمة الاحتياط فالفرصة ايضا تملك هذا الاستحقاق.

تصاري القول انه ليس التعارض بين الآية "فاقرأوا" و"دين اذا
قرأ القرآن" ولا بين الحديث "لا صلوة الا بفتح الكتاب وغيرها من
الاحاديث الدالة على وجوب قراءة الفاتحة وبين الآية التي ذكرنا نعم يبقى
تعارض بين حديث عبادة وبين الآية واذا قرأه باعتبار السقوط لكن اذا
لاحظنا الاشارات التي اشرنا اليها من قبل يعني تقدم الحديث وتأخر الآية الصق
بالقلب واوقع في النفس بالنسبة الى تقدم الآية وتأخر الحديث.

ثم في صحة الحديث كلامهم وراينا الذين يقولون بوجوب قراءة الفاتحة
على التقدي لا يبالون جهدا ولا يغفلون عن تفكر اعمال الآية.

من الصحابة ابو هريرة ومن ائمة الفقه الامام الشافعي يشددان

على إيجاب قراءة الفاتحة على المقتدى لكن أباهريرة يقول بأن يتبع المقتدى
 لقراءة الفاتحة سكتات الإمام ورأينا الشرافع أن الإمام يسكت طويلاً بعد قراءة
 الفاتحة ويقراء المقتدى فيه الفاتحة وذلك أن تقول أن تتبع سكتات الإمام ^{لنكته}
 الطويلة بين الفاتحة والسرورة تجوز أن اضطراباً وان لا أفنا تفعل من المعلوم
 أنه لا ينقل في الأحاديث هذا أن القويضان الاضطراباً وان من الأشياء المرفوعة
 شيئاً قط ولا شك أن هذين القويزين قد جاء من جهة الآية والأفان شئ
 كان هنالك بأن تكون هذه الآية يعمل بها عند القائلين بجوب الفاتحة
 على المقتدى والحال أن تجوزهم تتبع سكتات الإمام والنسكتة الطويلة لا
 يروى في شئ من الأحاديث فحينئذ نرى الرجوع إلى الحديث من على الخ
 رغبة أولى وأحرى لأن القيام بالعمل بهذا الحديث أحداً بالسبب إلى
 تحاويهم لسكتات وكيف لا نقول أولاً أن الأحاديث المرفوعة الصحيحة الشا
 في هذا الباب كثيرة وأكثر ما موجود في السوطي للإمام محمد وان تمتع
 هذه الرواية التي ذكرها هالك وقلبت النظر عن أن الدراية مقدمة على
 قوة الرواية ويستفهم لك الشاء الله فيما بعده.

فلا كلام في صحة رواية جابر بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 صلوة الأبنافحة الكتاب قول جابر هذا لا ينصرف إلا أنه سمعه من في رسول
 ورواه عنه من غير شك.

احتمال الاجتهاد منه من غير تلويلات ضعيفة لا ينطبق عليه
 ولا يلتصق به وهذا النوع من الأحاديث الصحيحة المرفوعة في حكم الأحاد

المرفوعة التعلية ولرسلسنا ان الاثر كان اجتهاد ائمة فكان امرى والبربان
 يكف بسام الذهاب يعنى اذا كان الامام فى الصلاة متصفاً بالذات فومنع
 انقال القراءة على المتقدمى كان لا لئلائمة وجدنا الآية واذا قرى القرآن
 مانعة من القراءة وجدنا الآية "فاقرأوا" متفغة بها غير مخالفة وراينا
 حديث عبادة لاجل التدريم الواقع فى ترتيب الصلاة الشارالية من قبل من
 جلة الاحكام السابقة تم بعد ملاحظة هذه الاشياء المذكورة لا يقال ان
 اجتهاد جابر غلط ليس بصحيح نعم لو كان هناك تعارض نفي ما ولم نجد له
 مخرجاً له افعله لكان محل تامل البتة ان نظرننا الى السئلة المبجوت عنها
 متفحصاً وتدبرنا فيها وجدنا حديث عبادة والآية "واذا قرى القرآن"
 بينهما تعارض لا يمكن دفعة الا ان يجوز الاجله تتبع السكيات او السكته الطولية
 المشار اليها والظاهر ان هذين التميزين غير دربين فى اسفار الاحاديث -
 الآن بقى شئ وهو ان كان كلام فى طريقين من طريق الرواية الترفزة
 فنشئ هذا الكلام ايضا يوجد فى حديث عبادة ان عدل احد من الائمة
 محمد بن اسحق ووثقه فان تعديله وتوثيقه ليس بكلام فصل فمن به
 ونخضع له (محمد بن اسحق بن يسار ابر بكر ابو عبد الله الطلبي المدنى تزيل
 العراق امام المغازى اختلف العلماء فى جرحه وتعديله حتى قال يحيى بن
 معين وغيره سمعنا شعبه يقول ابن اسحاق امير الروميين فى الحديث وقال
 السائى وغيره ليس بالقوى وقال الدارلقطنى لا يحتج به وقال سليمان
 التيمي كذاب وقال وهيب سمعت هشام بن عروة يقول كذاب وقال

١٣٨٥١

٢١ ٢٩٨١١

عبد الرحمن بن مهدي كان يحيى بن سعيد الانصاري مالك يعرفان بن
اسحق وقال يحيى بن آدم حدثنا ابن ادريس قال كنت عند مالك فبين له
ان ابن اسحق يقول امرضرا مثل علم مالك فان بيطار لا فقال مالك انظر ا
الى دجال من الدجالية وقال وهيب سألت مالكا عن ابن اسحق فانه
وراه بالتشيع والقدر مات سنة ١٥٠ او بعد هاذل (١٥٠) ثم
جال الرواية اوله انتزع من مشاهدة الافعال اذا وقع فيها اختلاف فذلك
في الحقيقة اختلاف انتزاع وتعارض ظن وتقدير ان كان ائمة الجرح والتقد
في مراتب الانتزاع سواء فهم في الاعتبار ايضا سواء بشرط تساوي الشاهدة
فن قال بعدهم شيئا قال ناقلا عنهم ومن كان له كثير اعتقاد من امام من
ائمة الجرح والتعديل الذين سلفوا من قبل ائمة واختار قوله وتكلم فين تكلم
هو من المعلوم ان اعتقادهم لاحد منهم وتقديره له لا يجب على الآخرين
فيجعل قوله قولا فضلا.

والحق ان هذا التقدير متصور في الداراية فقط اعني اذا انكشف
للمجتهد بناء الاحكام وادراك كنهه كما قلنا اذا انظرت في الاوراق الماضية
المعروضة بشرط الانصاف فجميع الاحكام يصل الى ما ربه ويمكن استقراء
في محالها فيكون قوله قولا حاسما ثم ان كان لمحدث عبادة طرقا اخر
فحدث من صلى ايضا مروى من طرق مختلفة باللفظ او بالمعنى انظر في
الاسماء مجتد فيه لبعض الطرق يكون على شرط الشيعين (انشاء الله)
ولا ريب ان هكذا تعصب بعض وظلم ظاهر بان ليس للامام ابي حنيفة

والإمام محمد في الروايات اعتبار ولا يوثق بهما فيها فان لم يعتمد على الفقهاء
في الروايات عنهم ولا يعتمد فيهم فيها فغيرهم اولى ان لا يعتبر بهم فيها.
أسفا على اسف! ليس في هذه الحزابات شئ من مواد كتب ^{الاعتقاد}
طراوان كان في بلدة "سهار نفور" وبلدة لا ديريند بعض الكتب الحديثة
فالذهاب اليها الى متعسر لاجل الضعف في الفول الذي اوردت في الامراض
المترابطة المنهكة وايضا اوقفني التبعات البدينة القديمة وتسهيلاتها
المنعشة من الصباوة عن مطالعة الكتب وتصيح الاوراق والنظر فيها واقر لكم
حقا ان مزاوله الكتب لي ليست باق من الموت والاكتب في هذا الباب اشياء
نظر اليها الفحول.

لكن الآن اكتفى بافكارى يراها احبائي تحقيقات حكيمة بارعة لاجل
حسن الظن بنى السجدة لي وغيرهم لعلمهم يرون هذه المراد المرصودة في
هذا الكتاب تخيلات شعرية لذلك لا اجد حذاقة طبعيتي تانس الى ان
اكتب فيها شيئا ولكن الدنيا تقرم بأمال وآراب فتفكرت ورايت ان هذا الشرف
لعله كان يوفق ذوقكم كتبت نبذا منه وسأكتب لكم سائره فليسمع الآن.

لا يقال ان الامام اذا كان متصفا بالصلوة بالذات وكانت صلاة
الامام والمقتدين واحدة فكان اخرى ان لا تكون الطهارة وسر العورة
واستقبال القبلة والركوع والسجود على ذمة المقتدى بل هذه الامعاء كانت تيق
للإمام وايضا الثناء والتسيبحات والتشهد والصلوة والدعاء والتكبير والتسليم
كلها في اى درجة كانت مطلوبة من ذات الامام لامن المقتدين ^{كانت}

لأن تعرض الوصف لا بد من أن يكون المعروف أى الموصوف
 بالعرض خارجاً عن إحاطة الموصوف بالذات لاستفادة الصلوة من الإمام
 لا بد للمقدي من أن يكون فى إحاطة صلوة الإمام فإنه لا يستفيد من صلوة
 الإمام شيئاً إذا كان فى مكان ما خارجاً عن إحاطة صلوته كما فى السفينة فإن الرجل
 لا يستفيد من حركتها حال كونه فى البحر فى مكان ما خارجاً بل لا بد له من أن يكون
 داخلها يستفيد من حركتها وكذلك لا يكفى كون الشئ فى البعد المجرد كيف ما
 اتفق لاستفادة نور أشعة الشمس الذهبية من الضرو^{يل}رى أن يكون فى أحاط^{طتها}ة
 ولا بد منها لها ولاكن يظهر من جميع اقوال الامام وافعاله انه بقدر الحك^ل
 غائب من هذا الجانب وحاضراً في حطيرة القدس التى لانهاية لها وخطاب
 سبحانه اللهم وسوال اهدنا الصراط المستقيم والقيام واضعاً يديه ثم الركوع
 أى الانحناء ثم السجود أى وضع الجبهة على الارض تدل على ذلك الحضور و
 لذ لك شرفت الصلوة على النبى^ب والتسليم عن يمينه وعن يساره عند الانع^ب
 من الصلوة لان التسليم اذا شرع وشن عند انقطاع الغيبة فى الجملة كيف لا
 يسن بعد انقطاع الغيبة الكبرى أى غيبة أكبر من هذه - غاب عن عالم^ن الامكان
 ووصل الى عالم الرجب -

وقصاى القرون ان الامام وقت الصلوة يحضر فى حطيرة الهد^س
 ففى هذه الصورة كون المقدين فى اى حال وفى اى مكان كيف يفيدهم
 بل كونهم حاضرين فى حطيرة القدس ايضاً منقطعين عن الامام ومنظر^{لبن}ه
 لا يجدى لهم قبلاً -

انت تعلم ان البحار كلها متناهية فاذا لم يستقمع الراكب حركة السفينة
اذا كان خارجها مع كونه في البهاو في مكان ما فان حظيرة القدس الالهية واحد
لها ولا نهاية — فاي جدوى يحصل عليها المقتدون اذا كانوا خارج احاطة
صلوة الامام الحاضر في حضرة الرب المعبرود عز وجل لا بد له من ان يكونوا
منه في احاطة صلواته لذلك كانت نية الاقتداء عليهم واجبة (قال
في الشامي والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تاخير ولا
شامي ^{٣١} اي من حيث مقتضى الاتصاف بالمرض نية الاقتداء وجبت
على ذمة المقتدين. ففي هذه الضرورة لا مفر للمقتدى الا ان يكون حاضرا
في حضرة الرب الصمد عز وجل مع امانته -

لكن يلزم للحضرة في المجلس الملكي في هذا العالم ودار الحكام
ان يكون الذي يروم الحضور فيه عندهم على اعل حال منه يعنى الذى يريد
الحضرة عندهم عليه ان يغسل اعضاءه الاويس احسن ثيابه ثم يقصد هم
مستقبلا اليهم ويحييهم تحية المجلس ويقوم بأدبه عندهم فكيف لا يجب
على من يحضر عند الملك الاعظم الذى كل شئ هالك الاوجهه وهو الواحد
الصمد القهار ان يغسل احسن اقبال ويحمل باحسن ثيابه ويكون على
افضل طهارة منه ثم يحضر مستقبلا وجهه اليه ويقوم بجميع اداب الحضرة
كما ينبغي -

الحاصل ان الامور التى تجب على المقتدى لا تجب حسب
مقتضيات وصف الصلوة والا كان لازما ان لا يقرأ في الصلوة سوى العاتمة

من اولها الى اخرها وفق مقتضى حكم الاصلوة الابفاحية الكتاب بل الوجوب
على التقدي او الاستحباب عليه من مقتضيات وصف الحضور وان قد
اسلفت ان هذين الاعتبارين مختلفان وان صدقاً على مصداق واحد -
وان قلت ان اصل الصلوة القراءة المعهودة والركوع والسجدة
وغیرها ملحقه بالصلوة فلم يبق الاتحاد في المصداق ؟

تقول وبالجمله ان هذين الاعتبارين متغايران والآثار
والمقتضيات لكل واحد منهما على حدة وكل واحد منهما بمنزلة من الآخر
اذ هما في الحضور سواء فيشتركان في آثاره ايضاً اما الامام ففي الصلوة
متفرد فأمّا القراءة التي هي من مقتضياتها انما تختص به ونية الاقنات
التي هي من متطلبات استفادة الصلوة والاتصاف بها بالعروض انما
تختص بالتقدي دون غيره ومن المعلوم انه يلزم على المصروف بالصلوة بالذات
الاستغناء من المعروفات فلا يتحتم عليه الا ما ^{فيه} فينبغي ان يدفع استبعاد كون الثناء
والتسبيحات والتحيات على ذمة التقدي والحال انه ليس بلائزم قطعاً في حد ذاته
والقراءة التي تطلب بمقتضى الآية "فاقرأ" وما تيسر منه على المصروف قراءة الفاتحة
التي يدل على ضرورتها النص القاطع "لا صلوة ابفاحية الكتاب لم يتر واجبة
على ذمة التقدي والله اعلم

وان اردت ان تلقى كلمات على العموم في ضرع
ما قلت فاستمع الى ما اقول :-

كلمة للناس

ان اداب المجلس الملكي والتحيات تجب على جميع من يحضر فيه

ان يقوم بها ولكن عند عرض المتمس واستماع الجواب من الملك يتقدمهم
 احد منهم ولا شك انه اى المتقدم يكون افضلهم واحسنهم ورايا وتكملا كذا
 ان قام جميع المصلين سواء كان اماما او مقدا يابسط يمينك اللهم والتسبيحات
 والقيات والتكبيرات وقام الامام وحده بروحيفة القراءة انتى هي في الحقيقة
 مرض الطلب على الله عز وجل او استماع الجواب من جناب الرب عز وجل وهي
 لو كانت على ذمته واجبة ولم يكن على غيره شيئا منه فاي حرج ترى فيه .
 نفى هذا الشك ايضا يلوح ان افضلية الامام محدودة ومطلوبة
 عند الشرع . والله اعلم بالصواب .

فبعد سر هذه المعروفة التي رأيتوها نقول لكم الآن ان
 ترك القراءة الصق بالقلب واحسن من قراءة الفاتحة (سيما اذا اخطأ قوله
 عز وجل " فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله
 واليوم الآخر . ذلك خير احسن تاويلا . (نساء آيت)

اما الشرح من هذه المغضلة المجمله هو انما مع قصور افهامنا نجد
 ترك القراءة خلف الامام اكثر انطباقا على القواعد الشرعية المقررة المسلمة
 من القراءة خلفه .

فان قلت ان الرواية التي تدل على القراءة خلف الامام
 اقوى من الروايات التي تدل على تركها خلفه فحكم الله
 ورسوله في حقنا .

نقول ان هذه الدعوى غير مسلمة عندنا ولا يجب ان اهل العدل

الاشكال

والصفة لا يسلّمون أبداً ولو فرضنا ان الرواية التي تدل على وجوب القسامة
خلف الإمام اقرى من غيرها فان الروايات التي تدل على تركها خلفها أيضاً
قوية فقمنا رى ما نستطيع ان نقول ان العمل على روايات القراءة عمل
بالأحرط فقط. ليس هو من قسم ردة والى الله والرسول الآية.

والظاهر ان العمل بالاحتياط يجب الى حد عدم انكشاف حقيقة
الحال ولا يحل للعمل بالاحتياط اذ انكشفت حقيقة الامر ولم يبق فيها اى حفاء
فمن هنا ملنا ان قوة الدراية اعلى وارفع من القوة التي تجل في الاسناد من المتعد
الذين هم ليسوا بفقهاء وكيف فان الروايات بالمعنى في زبوا الاحاديث الكثر و
اغلب ولا شك ان الحاجة في تبينها ونقدتها الى الفهم امس.

ملخص القول ان نسخ القراءة على المقدى من حيث الدراية
اوجه ثم لاجل تعارض الآية واذ اقرء القرآن الآية ان القوة من حيث الاسناد
ايضاً في حق تارك القراءة خلف الإمام على ذلك ان لعز على ابي حنيفة ر
وقد حواريه وقرأ فيه والصقوا بترك القراءة خلف الإمام تهمة شنيعة في
عدم جواز الصلوة فما نفعل بهم لاجاز امام لسان القلم ولا جد اولا لاجل
اما نحن فمع الترجيعات السابقة استماع التشيعات المعروفة
المطروحة اليها من تصوراتنا هذه الله فلا ننس بكلمة ولا نزيهم بها
اللعن والطعن وان استطعنا ان نهدى السهم المصيب الى اكبادهم ولكن
مع ذلك لا نجاد لهم بل نحن نعتقد باننا في اى وزن اما الإمام الأعظم

عنه قوله فان الروايات بالمعنى الخ - اذا اراد رواية ما سعه على معناه دون
نقله
(ابن الملاحة)

٣٨
الوحيفة؟ ايضاً مع جلالة شأنه وتقديسه في العلوم والاجتهاد لا يكاد ينزله
عن امكان الخطاء والنسيان ولا يجب لعل الحق في جانب الامام الشافعي رحمه
لم تفهم وجه قوله بعد ذلك لانرضي بالتعصب في هذا الامر اسأولاف
ولكن اذ انسبح كلمات تستوجب اهانة الامام الاعظم ابي حنيفة في تحرق تلذبه
وتلتاع فيثور الغضب فيما في في القلب ان تنزل منزلتهم ونحو وهم حذو النعل
بالنعل ولكن الآية "واذا خالهم الجاهلون قالوا سلاماً واذا هم اباء للغمر و
كراماً" والاحاديث الواردة في منع الزرع تمنعها .

والله اعلم بالصواب وهو الهادي واليه المستعان

والآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين